واذا ما تمكن الانسان من الحصول على جواز سفر من حكومة عموم فلسطين ، فانه لن يستطيع مغادرة غزة الا اذا حصل على تأشيرة عودة تكلف ثمانين قرشا مصريا ، وهو مبلغ لم يكن يتوفر بسهولة ، كما تدل رسائل عديدة موجهة الى حكومة عموم فلسطين من مواطنين غزيين تشير الى هذه المشكلة(٣٧).

واذا ما تجاوز المرء مشكلة جواز السفر ، ومشكلة الثمانين قرشا التي تبين عمق المشكلة المالية التي كان يعاني منها اللاجئون ، فهنالك مشكلة اخرى كان موظف الجوازات في قطاع غزة يشرحها لكل من يحصل على تأشيرة عودة الا وهي « ضرورة الحصول على تأشيرة الى لبنان او سوريا من قنصلية هذين البلدين في القاهرة ، الامر الذي يحتاج الى واسطة ومساعدة » (٣٨) ، وهي « مفاجآت » كانت تنتظر اي شخص يهيء نفسه للسفر ، اذ ان « الكثيرين على غير علم بمعاملات السفر ومشتقاتها لانهم لم يخرجوا من فلسطين قبل ذلك وكل ما يعرفونه عن السفر من غزة الى بيروت هو ايجار المركب الشراعي وعادة هو من جنيه الى ثلاثة جنيهات عن الشخص الواحد » (٣٩) . واذا ما ذللت هذه المشكلة ، وليس ذلك بالامر السهل ، فثمة مشكلة اخرى ، وهي ان كثيرا من الدول ترفض استقبال حاملي جوازات سفر حكومة عموم فلسطين ، لانها لا تعترف ، او لانها قد سحبت الاعتراف عمليا ، ضمن سياسة الدول العربية الساعية ، حينذاك الى الاجهاز على ما تبقى من تلك الحكومة .

ومصر ، جارة غزة ، ومنفذها البري الوحيد ، لم تكن تصرح بعمل اللاجئين اليها ، بأجر او من دون اجر . كما ان الوصول اليها كان مشكلة بحد ذاته ، وكذلك الخروج منها ، والذي يتطلب تأمينا ماليا . اننا نرى ، بعد هذا «ان اللاجئين المقيمين فيها وعددهم ثمانية آلاف نسمة يعانون مر العذاب والشقاء والحرمان ، وحالهم أسوأ من حال اخوانهم اللاجئين الى الاردن ولبنان وسوريا وغزة » (٤٠) . وامام كل هذه التعقيدات ، والظروف الاقتصادية الصعبة ، داخليا وخارجيا ، لم يكن امام اللاجيء الفلسطيني سوى البقاء مضطرا في القطاع ، او التسلل سيرا على الاقدام ، عبر المناطق المحتلة ١٩٤٨ الى الضفة الغربية ، وهنا يكون عرضة لرصاص المصريين ، ظنا انه « جاسوس » ، او رصاص الاسرائيليين ، لانه « متسلل او فدائي ». واذا ما افلت من المصريين او الاسرائيليين ، فعليه تجاوز العقبة الاردنية ، كي يصل الى الضفة الغربية ، ومن ثم الضفة الشرقية . وهناك ، عليه ايجاد وسيلة « لتهريب » نفسه الى احدى دول او امارات الخليج العربي ، عبر الصحراء ، سيرا على الاقدام ، او الاختباء في صهريج سيارة ، لعبور الحدود . وبعد ان شددت الرقابة على الحدود ، كان هنالك من « يختصر »